**نشرة الإصدار التكميلية هذه («نشرة الإصدار التكميلية») هي مُكمّلة لنشرة الإصدار الأولية المؤرخة في ١٤٤٤/٠٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٩/٢٦م) («نشرة الإصدار الأولية»)، الصادرة عن شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق) («الشركة» أو «المُصدر») فيما يتعلق بطرح ثلاثة وسبعون مليون وأربعة وتسعون ألف وخمسمائة (٧٣,٠٩٤,٥٠٠) سهم عادي تمثل (٢٩,٢٤٪) من رأس مال الشركة («الطرح»). ويجب قراءة نشرة الإصدار التكميلية هذه بالاقتران مع نشرة الإصدار الأولية.**

## المستشارون الماليون ومديرو سجل اكتتاب المؤسسات والمنسقون الدوليون ومتعهدو التغطية

الرياض المالية Riyad Capital

HSBC

## مدير الاكتتاب

HSBC

## الجهات المستلمة

بنك الرياض Riyad Bank

ساب SABB

SNB

مصرف الراجحي alrajhi bank

البنك السعودي الفرنسي Banque Saudi Fransi

تحتوي نشرة الإصدار التكميلية هذه على معلومات قُدمت ضمن طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ «**الهيئة**») وطلب إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (د) من نشرة الإصدار الأولية مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار التكميلية هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدى عدم تضمينها النشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

صدرت نشرة الإصدار التكميلية هذه بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٠م).

مـــرافـــق
MARAFIQ

## ١- الشركة

شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع (مرافق) (يُشار إليها فيما يلي بـ «**الشركة**» أو «**المُصدر**») هي شركة مساهمة مقفلة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ٢٠٥٥٠٠٤٩٦٨ وتاريخ ١٤٢٢/٠٦/١٧هـ (الموافق ٢٠٠١/٠٩/٥م)، والمرخص بتأسيسها بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢٩ وتاريخ ١٤٢١/٧/٢١هـ (الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٨م) وعنوان مركزها الرئيسي بمدينة الجبيل – الجبيل الصناعية، منطقة الصناعات المساندة الأولى شارع ٣٥٢٢ طريق رقم ١٠٠ – وحدة رقم ١، الجبيل ٣٥٧١٧-٨٨٩٤ ص.ب ١١١٣٣، الرمز البريدي: ٣١٩٦١، المملكة العربية السعودية.

تأسست الشركة كشركة سعودية مساهمة مقفلة بتاريخ ١٤٢٢/٠٦/١٧هـ (الموافق ٢٠٠١/٠٩/٥م) برأس مال يبلغ مليارين وخمسمائة مليون (٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، دفع من قيمتها ستمائة وخمسة وعشرون مليون (٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي عند التأسيس (أي ما يعادل ٢٥٪ من رأس المال المصدر)، مقسم إلى خمسين مليون (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم جميعها متساوية القيمة وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها خمسين (٥٠) ريال سعودي. وفي شهر يناير من عام ٢٠٠٣م، تم دفع مبلغ ستمائة وخمسة وعشرون مليون (٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. وفي ١٩ أكتوبر من عام ٢٠٠٨م تم دفع باقي قيمة الأسهم النقدية البالغة مليار ومائتان وخمسون مليون (١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وتم الوفاء بكامل رأس المال. وفي تاريخ ١٤٣٤/٠٥/١٩هـ (الموافق ٣١ مارس ٢٠١٣م) قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة تخفيض القيمة الاسمية للأسهم لتصبح عشرة (١٠) ريالات سعودية وبالتالي تم تعديل عدد الأسهم ليصبح مائتين وخمسين مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي جميعها متساوية القيمة وتبلغ القيمة الأسمية لكل منها عشرة (١٠) ريالات سعودية، وجميعها أسهم عادية نقدية.

## ٢- إقرارات أعضاء مجلس الإدارة

يقر ويؤكد أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (د) من نشرة الإصدار الأولية الآتي:

- عدم وجود تغيير مهم في أمور جوهرية أو مسائل إضافية مهمة غير التي أُفصح عنها في نشرة الإصدار التكميلية هذه.
- تقديم نشرة الإصدار التكميلية هذه إلى هيئة السوق المالية وإصدارها في ١٤٤٤/٠٣/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٠م) وهي تكمل نشرة الإصدار الأولية التي صدرت عن الشركة والمؤرخة في ١٤٤٤/٠٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٩/٢٦م) والتي تم نشرها في موقع الهيئة الإلكتروني في ١٤٤٤/٠٣/٠٨هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٠٤م).

## ٣- ملاحظات

- تلفت الشركة والمساهمون البائعون والمستشارون الماليون انتباه مستلمي نشرة الإصدار التكميلية هذه إلى أهمية مراعاة جميع الشروط والقيود المتعلقة بالطرح المنصوص عليها في نشرة الإصدار الأولية والالتزام بها.
- يجب قراءة نشرة الإصدار التكميلية هذه بالاقتران مع نشرة الإصدار الأولية وقبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار، ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار التكميلية هذه مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة (في حالة المستثمرين في المملكة، من أحد المستشارين الماليين المرخص لهم من قبل الهيئة) بخصوص الطرح. ويجب على كل مستلم لنشرة الإصدار التكميلية هذه الاعتماد على تقييمه الخاص للشركة ومدى ملاءمة فرصة الاستثمار والمعلومات الواردة في النشرة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الفردية الخاصة به، بما في ذلك مزايا ومخاطر الاستثمار في أسهم الطرح.
- تجدر الإشارة إلى أنه يحق للمكتتبين من الفئات المشاركة التي قدمت طلبات اكتتاب في أسهم الطرح قبل نشر نشرة الإصدار التكميلية هذه أن تلغي أو تعدل طلب اكتتابها في تلك الأسهم قبل انتهاء فترة الطرح، وذلك وفقاً لأحكام قواعد طرح أوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس الهيئة.
- لا يجوز توزيع نشرة الإصدار التكميلية هذه وبيع أسهم الطرح إلى أي شخص آخر غير الفئات المشاركة و/أو المكتتبين الأفراد الموضحين في نشرة الإصدار الأولية.
- يكون للمصطلحات والتعريفات المستخدمة والتي لم يرد لها تعريف في نشرة الإصدار التكميلية ذات المعاني المحددة لها في نشرة الإصدار الأولية. وقد تم تعريف هذه المصطلحات في القسم (١) («**التعريفات والمصطلحات**») من نشرة الإصدار الأولية.

## ٤- سبب إصدار نشرة الإصدار التكميلية

يجب على المُصدر تقديم نشرة إصدار تكميلية إلى الهيئة وفقاً لقواعد طرح أوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس الهيئة إذا علم المُصدر في أي وقت بعد تاريخ نشر نشرة الإصدار وقبل اكتمال الطرح بأي من الآتي:

١- وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في نشرة الإصدار .

٢- ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها في نشرة الإصدار.

وقد قامت الشركة بإجراء بعض التعديلات على نشرة الإصدار الأولية والمبينة في القسم (٥) («**التعديلات التي تم إجراؤها على بعض المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأولية**») من هذه النشرة التكميلية، وذلك لغرض توضيح بعض من الجزئيات المتعلقة بأعمال المجموعة بشكل أدق وأوضح.

## ٥- التعديلات التي تم إجراؤها على بعض المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأولية

لتسهيل قراءة التعديلات التي تمت على النصوص ذات الصلة، تم وضعها باللون الأزرق وإضافة سطر تحت كل تعديل.

**أ- تم تعديل الجدول (١-٣) («الجدول الزمني المتوقع للطرح») من نشرة الإصدار الأولية على النحو الآتي:**

| الجدول الزمني المتوقع للاكتتاب | |
|---|---|
| **الحدث** | **التواريخ** |
| فترة إدخال التعديلات على طلبات الاكتتاب أو إلغاءها في حال وجود تعديلات أو رغبة بإلغائها للفئات المشاركة واستكمال عملية بناء سجل الأوامر | فترة مدتها ٤ أيام تقويمية تبدأ من يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٠م) وحتى يوم الأحد بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٣م) في تمام الساعة ١٢ مساءً |
| فترة اكتتاب الأفراد | فترة مدتها ٥ أيام تقويمية تبدأ من يوم الأربعاء بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٦م) وحتى نهاية يوم الأحد بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٣٠م) |
| آخر موعد لتقديم طلبات الاكتتاب للجهات المشاركة بناءً على عدد الأسهم التي تم تخصيصها مبدئياً لكل منهم | يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٢٧م) |
| آخر موعد لسداد قيمة الاكتتاب للجهات المشاركة بناءً على عدد الأسهم التي تم تخصيصها مبدئياً لكل منهم | يوم الأحد بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٣٠م) |
| آخر موعد لتقديم طلبات الاكتتاب وسداد قيمة الاكتتاب (للمكتتبين الأفراد) | يوم الأحد بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/٣٠م) |
| الإعلان عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح | يوم الخميس بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٩هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/٠٣م) |
| إعادة مبالغ الاكتتاب الفائضة (إن وجدت) | يوم الإثنين بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/١٣هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/٠٧م) |
| التاريخ المتوقع لبدء تداول الأسهم في السوق | يتوقع أن يبدأ تداول أسهم الشركة في السوق بعد استيفاء جميع المتطلبات والانتهاء من جميع الإجراءات النظامية ذات العلاقة. وسيُعلن عن بدء تداول الأسهم في الصحف المحلية وموقع شركة تداول السعودية الإلكتروني (www.saudiexchange.sa). |

- ملاحظة ١: لا يمكن للفئات المشاركة التي لم تشارك مسبقاً في عملية بناء سجل الأوامر تقديم طلب المشاركة.
- ملاحظة ٢: يعتبر الجدول الزمني والتواريخ المشار إليها أعلاه تقريبية، وسوف يتم الإعلان عن التواريخ الفعلية على موقع شركة تداول السعودية الإلكتروني (www.saudiexchange.sa) والموقع الإلكتروني للمستشارين الماليين (www.riyadcapital.com) (www.hsbcsaudi.com) والموقع الإلكتروني للشركة (www.marafiq.com.sa).

**ب- تم تعديل الفقرة الثانية من قسم («المزايا التنافسية للشركة») في الصفحة رقم (ف) والفقرة الثانية من القسم ٤-١ («نقاط القوة التنافسية») في الصفحة رقم (٧٨) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

بالإضافة إلى ذلك، اختارت الهيئة الملكية أيضًا الشركة بصفتها المزود الوحيد لخدمات الطاقة والمياه لمدينة جازان للصناعات وكذلك المزود لخدمات المياه في مدينة رأس الخير، وكلاهما قيد التطوير. وعلى غرار الوضع في الجبيل وينبع، لا توجد خطط كما في تاريخ هذه النشرة لمنح حقوق وصول لطرف خارجي إلى أسواق رأس الخير ومدينة جازان للصناعات. ولذلك، ستستفيد المجموعة أيضًا من الحواجز الكبيرة أمام الدخول في هذه المدن حديثة التطور.

**ج- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («تنظيم قطاع الكهرباء والمياه») في الصفحة رقم (ش) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

يتميز قطاعا الكهرباء والمياه بوجود مرافق متكاملة رأسيًا تدعم خدمات التجزئة والتوريد والنقل والتوزيع والتوليد. وعلى الرغم من وجود العديد من الجهات الفاعلة في هذا المجال، فإن الشركة، كما هو معروف في الصناعات الخاضعة للتنظيم، تعمل في مناطق خدمة محددة بموجب ترخيص. ويقع على عاتق الشركة واجب خدمة العملاء في إطار التعريفات وجودة الخدمات المنظمة، ولكنها أيضًا تتمتع بالعمل في المدن الصناعية التابعة للهيئة الملكية بناء على قرار تأسيس الشركة. وتمتلك الشركة ترخيص لقدرة انتاج ٢,٠٣٢ ميجاواط من الكهرباء و ٦٨٣,٠٠٠ متر مكعب من المياه المحلاة يوميًا.

**د- تم تعديل الفقرة الثالثة من قسم («الطلب على الكهرباء والمياه في المملكة العربية السعودية») في الصفحة رقم (ت) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

شركة مرافق حاليًا هي الشركة الوحيدة التي لها الرخصة لتقديم خدمات الطاقة والمياه في المدن الصناعية في ينبع والخدمات المتعلقة بالمياه لمدينة الجبيل، وبالتالي لا تواجه أي منافسة حقيقية في خطوط أعمال المرافق الأساسية المنظمة. ومع ذلك، من المتوقع أن تكون المنافسة قوية على المناقصات الخاصة بالنشاطات والعقود غير المنظمة في المناطق الواقعة خارج مدن الهيئة الملكية.

**هـ- تم استبدال أي إشارة في نشرة الإصدار الأولية لـ «المزود الحصري» لتصبح «المزود الوحيد»، وذلك لتوحيد المصطلح المستخدم بهذا الشأن.**

**و- تم تعديل آخر بند («العائد على حقوق الملكية») من الجدول الوارد في قسم («ملخص المعلومات المالية») في الصفحة (خ) من نشرة الإصدار الأولية ليصبح كما يلي (بعد التعديل):**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العائد على حقوق الملكية (٩) | ٪٣ | ٪٤,١ | ٪٨,٨ | ٪١٨,٣ |

**ز- تم تعديل تعريف «مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة» من القسم (ا) («التعريفات والمصطلحات») في الصفحة رقم (٦) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل) (كما تم تعديل أي إشارة للمكتب في النشرة لتكون إشارة لوكالة الطاقة المتجددة):**

وكالة الطاقة المتجددة: وهي الوكالة المعنية بقطاع الطاقة المتجددة حيث بدأت كمكتب لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة في عام ٢٠١٧ واصبحت وكالة من وكالات وزارة الطاقة في عام ٢٠١٩ وتعمل على تحقيق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في إطار مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

**ح- تم تعديل الفقرتين الثالثة والرابعة من القسم ٢-٢-ا («المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية وتغير الأنظمة») في الصفحة رقم (٢٤) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وتجدر الإشارة إلى أنه لدى حكومة المملكة خطط تهدف إلى رفع مستوى جودة الحياة وحماية الأجيال القادمة في المملكة، ويشمل ذلك مبادرة السعودية الخضراء، والتي ستساهم في زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتخفيض انبعاثات الكربون ومكافحة التغير المناخي وتهدف إلى الوصول للحياد الكربوني (صفر في المائة صافي انبعاثات الكربون) بحلول عام ٢٠٦٠م، وذلك من خلال عدة طرق، منها (١) تأسيس منصة لتداول وتبادل تأمينات وتعويضات الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و (٢) توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة عن طريق استغلال مصادر الطاقة الشمسية أو الرياح لتوليد الكهرباء. وتشمل خطط المملكة أيضاً استراتيجية تتعلق بتخفيض استهلاك المنتجات النفطية وتشجيع المستهلكين باستبداله بالغاز الطبيعي. وفي ضوء ذلك، فقد يتم إصدار عدد من الأنظمة والقواعد واللوائح التي تنطبق على المجموعة والشركات التابعة وعملياتها بموجب هذه المبادرات والاستراتيجيات، والتي قد ينطوي تنفيذها على تكبد المجموعة تكاليف إضافية. وفي حال صدور قرار يلزم الشركات التي تعمل في القطاع ذي الصلة (بما في ذلك شركات المجموعة) باتباع إجراءات معينة للالتزام بمقتضى هذه الأنظمة والقرارات، والتي قد تتطلب مصاريف وتكاليف إضافية، وفي حال لم تقم الحكومة بدعم التكاليف المتعلقة بتنفيذ هذه الإجراءات، فستتحمل الشركة نفقات ضخمة لتنفيذها، بما في ذلك إجراء التعديلات على بعض محطاتها وإيقاف تشغيل بعض المحطات الأخرى. وقد يكون لذلك تأثير سلبي في إيرادات المجموعة والشركات التابعة، أو يزيد من تكاليفها أو التزاماتها، أو يحد من قدرتها على تحقيق خطط التوسع، أو تنفيذ أهدافها، أو يؤدي إلى فقدان تراخيصها، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي أو توقعاتها المستقبلية وبالتالي على سعر أسهم الشركة.

في ضوء النمو المستمر للبيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، فإن عددًا من الأنظمة والقواعد واللوائح التي تنطبق على المجموعة والشركات التابعة وعملياتها تعد جديدة أو يتم تحديثها باستمرار، حيث صدر كل من نظام المياه ونظام الكهرباء في ١٤٤١/١١/١١هـ و١٤٤٢/٠٥/١٦هـ على التوالي. ونظراً لحداثتها فإن الشركة غير قادرة على تقييم أثرها على وضعها المالي وعملياتها وقد يكون لذلك تأثير سلبي. وقد يكون لذلك تأثير سلبي في إيرادات المجموعة والشركات التابعة، أو يزيد من تكاليفها أو التزاماتها، أو يحد من قدرتها على تحقيق خطط التوسع، أو تنفيذ أهدافها، أو يؤدي إلى فقدان تراخيصها، مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي أو توقعاتها المستقبلية وبالتالي على سعر أسهم الشركة.

**ط- تم تعديل الفقرتين السابعة والثامنة من القسم ٢-٢-١ («المخاطر المتعلقة بالبيئة التنظيمية وتغير الأنظمة») في الصفحة رقم (٢٥) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وبناء على الأمر السامي رقم (٤١١٥٦) وتاريخ ٢٣ / ٠٧ / ١٤٤٠هـ، تم تشكيل لجنة وزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة العربية السعودية. فقد تم الإشارة للمجموعة على عدم وجود قرارات من قبل اللجنة الوزارية في الوقت الراهن قد تؤثر على إجراءات طرح شركة مرافق لجزء من أسهمها للاكتتاب العام. إلا أنه لا تضمن الشركة عدم قيام اللجنة إصدار أي قرار في المستقبل من شانه أن يؤثر على أصول و/أو عمليات المجموعة في قطاع الكهرباء. وفي حال حدوث ذلك، سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي أو توقعاتها المستقبلية وبالتالي على سعر أسهم الشركة.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء، فإن الشركة مطالبة من قبل الهيئة الملكية بالجبيل وينبع بدفع رسم للبلدية بنسبة ٢٪ من قيمة مبيعات الكهرباء منذ بداية عام ٢٠٠٣م وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦) وتاريخ ١٣٧٦/٠٢/٠٨هـ، ولكن لم تقم الشركة بسداد هذا المبلغ حتى تاريخ هذه النشرة على أساس أن القرار كان بتحصيل رسم من شركات الكهرباء الاهلية التي تقدم خدمات الكهرباء مقابل تعرفه تحددها تلك الشركات وهو مغاير لما عليه الوضع الآن والذي تحددت فيه التعرفة من قبل الدولة , وحيث أنها قدمت طلب بإلغاء فرض هذا الرسم عليها بصفة الشركة مقدم خدمات الكهرباء في ينبع والذي سيؤثر على المركز المالي للشركة وحيث أنه صدر المرسوم الملكي رقم (م/٨٥) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٢٤هـ القاضي بإلغاء الرسم المذكور وإعفاء الشركة السعودية للكهرباء من سداد المبالغ الفعلية المستحقة عليها لرسم الكهرباء، إلا أن هذا المرسوم لم يتضمن إعفاء لشركة مرافق من الرسوم المستحقة في هذا الشأن. وعليه قامت شركة مرافق بتقديم طلب لوزارة الطاقة فيما يتعلق بالرفع للمقام السامي للنظر في إصدار أمر بإعفاء شركة مرافق من هذا الرسم أسوةً بما تم إقراره للشركة السعودية للكهرباء لتفادي تكبدها هذه التكلفة الإضافية والتي قد تؤدي إلى اختلاف في التكلفة بين مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، الأمر الذي بدوره سيؤثر على استثمارات الشركة في مدينة ينبع (كونها المدينة التي تقدم فيها شركة مرافق خدمات الكهرباء). وتجدر الإشارة إلى أن الموضوع قيد الدراسة حتى تاريخ هذه النشرة. وفي حال لم تحصل شركة مرافق على هذه الإعفاء ستلتزم بدفع الرسم المستحق من عام ٢٠٠٣م والذي مقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال سعودي تقريباً.

**ي- تم تعديل الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من القسم ٢-٢-٢ («المخاطر المتعلقة بارتفاع التكاليف التشغيلية والصيانة وأسعار منتجات وخدمات المجموعة وبتعرفة المياه والكهرباء في المدن الصناعية») في الصفحة رقم (٢٦) والفقرة الثانية من القسم ٦-٨-١ («العوامل التنظيمية») في الصفحة رقم (١٩٣) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ولم يتم خلال السنوات الثلاث الماضية حتى تاريخ هذه النشرة تعديل التعريفات التي تخضع لها خدمات الشركة بتقديم المياه والكهرباء. والتعريفات تخضع لمراجعة دورية من قبل الجهات التنظيمية، إلا أن الشركة معرضة لمخاطر عدم قيام الجهات المنظمة في المستقبل بتعديل وزيادة التعرفة بشكل يتناسب مع التكاليف التي تتكبدها المجموعة أو عدم قيامها بتعديل التعرفة على الإطلاق. وقد تكون القرارات التي تصدرها الجهات التنظيمية فيما يتعلق بتحديد التعرفة التي تفرضها على الشركة على عملائها ليست في صالح المجموعة، مما قد يؤدي إلى تقليل ربحية الشركة أو حتى تكبدها لخسائر. وبما أن خدمات مرافق ثابتة وعليها مسؤولية تقديم خدماتها في المدن الصناعية التي تعمل فيها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧) الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٠٣/٢٨هـ وغيره من القرارات اللاحقة، فليس لديها الخيار بنقل العمليات أو توريد خدماتها فقط لعملاء غير خاضعين للتعرفة المنظمة. وإذا قررت الجهات المنظمة في المستقبل تحديد التعرفة بأسعار لا تدعم هوامش الربح الحالية أو المستقبلية المتوقعة للمجموعة، فسيكون لذلك تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية، وبالتالي على سعر أسهم الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١١) وتاريخ ١٤٤٣/٢/١٤هـ بتحديد تعريفة للاستهلاك الكثيف للكهرباء لفئات معينة من المنشآت في القطاعات والأنشطة المؤهلة التي يتم تحديدها من قبل لجنة جديدة تم تشكيلها بقيادة وزارة الطاقة إلى جانب عضوية وزارة المالية ووزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة تنظيم المياه والكهرباء وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية (ولا تشمل قطاعات الحكومية والسكنية والمؤسسات والجمعيات الخيرية والتعاونية والمنشآت الصحية الخاصة والتعليمية). كما نص القرار المذكور على أن يتم تعويض النقص في دخل قطاع الكهرباء الناتج عن تطبيق تعريفة الاستهلاك الكثيفة للكهرباء هذه من خلال تحميل ذلك النقص على تعريفة الاستهلاك للمنشآت غير المؤهلة في كل من القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية. وكما في تاريخ هذه النشرة، لم يتضح للشركة آلية تعويض النقص في إيرادات الشركة من جراء تطبيق التعرفة الكثيفة نظرًا لطبيعة مكان وأعمال الشركة ومدى تأثير ذلك على موقفها المالي وعلى عملائها غير المؤهلين. وتعمل الشركة مع الجهات التنظيمية باحتساب الأثر المالي المترتب من تطبيق التعرفة الكثيفة بناء على اللوائح المعتمدة. وبناءً على تقييم الشركة المبكر، فقد يؤثر القرار سلباً على التدفقات النقدية وانخفاض الإيرادات.

ويعتمد أداء المجموعة على قدرتها على الحفاظ على ربحيتها من خلال تطبيق الأسعار المعتمدة لخدماتها ومنتجاتها من المياه والطاقة، بالإضافة إلى قدرتها على رفع الأداء الرأسمالي والتشغيلي، وسترفع الشركة بشكل منتظم إلى الجهات التنظيمية أي زيادة تطرأ على تكاليف الإنتاج أو الخدمات ومن ذلك أي ارتفاع مستقبلي في أسعار الطاقة والوقود. لمراعاتها عند اعتماد التعريفات لكل من الخدمات والمنتجات المقدمة وستتكبد الشركة زيادة بالتكاليف إذا لم يتم رفع التعريفة، فسوف تتأثر أرباح المجموعة بشكل جوهري، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي أو توقعاتها المستقبلية وبالتالي على سعر أسهم الشركة.

**ك- تم تعديل الفقرة الأولى من القسم ٣-٣ («المدن الصناعية بالجبيل وينبع وجازان ورأس الخير») في الصفحة رقم (٣٧) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تقدم شركة مرافق خدماتها بشكل أساسي إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين اللتين تقعان على سواحل الخليج العربي (شرق المملكة) والبحر الأحمر (غرب المملكة)، على التوالي. وقد تأسست كلتا المدينتين في منتصف السبعينيات بهدف استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في شرق المملكة، وترتبط المدينتان بخط أنابيب يغذي صناعات ينبع وصادراتها عبر البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، وقع الاختيار على شركة مرافق لتكون مزود المياه لمدينة رأس الخير الصناعية (رأس الخير) وخدمات الطاقة والمياه لمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية (مدينة جازان للصناعات). وتسعى شركة مرافق أيضًا إلى تقديم خدمات توزيع الغاز في مدينة رأس الخير الصناعية. وتتولى الهيئة الملكية للجبيل وينبع (الهيئة الملكية) المسؤولية عن الإدارة والإشراف على تطوير جميع المدن الصناعية الأربع التي تعمل فيها شركة مرافق حاليًا أو من المتوقع أن تعمل فيها في المستقبل.

**ل- تم حذف الفقرة الثالثة من القسم ٣-٤-٢ («الإطار التنظيمي») في الصفحة رقم (٤٥) من نشرة الإصدار الأولية.**

**م- تم تعديل الفقرة الثالثة عشر من القسم ٣-٤-٢ («الإطار التنظيمي») في الصفحة رقم (٤٧) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ولا يزال الإطار التنظيمي لقطاعي الكهرباء والمياه في المملكة في طور التطور. وتواصل الحكومة وضع الإطار التنظيمي، وبالتالي من المتوقع أن تطرأ تحديثات على الأنظمة واللوائح التي تنطبق على شركة مرافق بمرور الوقت.

**ن- تم تعديل الفقرة الأولى من القسم ٣-٤-٣ («تنظيم الحق في توليد الطاقة وتوزيعها») في الصفحة رقم (٤٧) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

يعمل نظام الكهرباء الوطني حاليًا في المملكة بموجب نظام المشتري الرئيس، حيث يجب على جميع المنتجين بيع الطاقة بالجملة للمشتري الرئيس. واستثناء من ذلك، تنتج شركة مرافق الكهرباء وتوزعها (عبر أصول النقل والتوزيع) وتبيعها لعملائها داخل منطقة شركة مرافق (مدينة ينبع الصناعية). وقد طُرح سؤالان بشأن تراخيص شركة مرافق لبيع الطاقة في الاجتماع الذي عقد في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩م. وصرحت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، (حاليًا، هيئة تنظيم المياه والكهرباء) أنه لا يمكن لشركة مرافق القيام بأعمال توليد الطاقة وتوزيعها في الوقت ذاته. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا يعني فصل التجزئة أو أنه ينطبق فقط على العملاء خارج المدن الصناعية لشركة مرافق.

**س- تم حذف الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الثانية من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٤٧) من نشرة الإصدار الأولية.**

**ع- تم تعديل الفقرة الأولى والثالثة والرابعة (دون أي تعديلات على الفقرة الثانية) من قسم («تعريفة إنتاج الطاقة والمياه أحادية الغرض») من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٥٠) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تطبق شركة مرافق التعريفة الوطنية للكهرباء لجميع فئات العملاء، في حين تطبق الشركة التعريفة الوطنية للمياه لجميع الفئات، باستثناء العملاء الصناعيين. وجاء تحديد التعريفة الوطنية للكهرباء والمياه عن طريق الجهات التنظيمية بالمملكة مع أخذ جميع الموافقات اللازمة من الجهات الحكومية.

شركة لندن إكنوميكس اطلعت على بعض الوثائق مثل مبادئ المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال وتقدير المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بشأن الإطار العام لمنهجية الإيراد المطلوب، والتي أشارت إلى استخدام أفضل الممارسات التنظيمية القياسية لتعويض رأس المال. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يُنظر حاليًا في تحديد الإيراد المطلوب بناءً على قاعدة الأصول التنظيمية x المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للطاقة والمياه ذات الغرض الواحد. ومن المتوقع أن يمتد مراقبة هذا الإطار لثلاث سنوات.

اقرت اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء الإصلاح التنظيمي الذي يضمن استدامة وكفاءة قطاع الكهرباء بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. وتشمل العناصر الرئيسية للإصلاح التنظيمي إيرادات الشركة السعودية للكهرباء التي تُحدد باستخدام قاعدة الأصول التنظيمية من بداية عام ٢٠٢٢م، والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بنسبة ٦ ٪ في الفترة الممتدة من ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٣م وحساب الموازنة الذي يمكّن الشركة السعودية للكهرباء من الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال تغطية الفرق بين المطلوب والإيرادات الفعلية.

**ف- تم تعديل الفقرة السادسة من قسم («تعريفة إنتاج الطاقة والمياه أحادية الغرض») من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٥١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تعمل شركة مرافق حاليًا على تقديم متطلبات الإيرادات إلى هيئة تنظيم المياه والكهرباء لعملية تحديد الإيراد المطلوب، ويُتوقع الحصول على المزيد من المخرجات حول الإيراد المطلوب بعد استيفاء متطلبات الهيئة ومراجعتها واعتماده من قبلها.

**ص- تم تعديل الفقرة العاشرة من قسم («تعريفة إنتاج الطاقة والمياه أحادية الغرض») من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٥١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وقد يساعد الإدخال المحتمل لحساب الموازنة في الإيرادات التنظيمية المطلوبة للكهرباء. وسيغطي حساب الموازنة الفرق بين الإيرادات المطلوبة والإيرادات من التعريفات المعتمدة. وسيكون نموذجًا استشرافيًا يعتمد على العوائد العادلة للاستثمارات وتمكين التخطيط طويل الأجل.

**ق- تم تعديل الفقرة الثالثة عشر والرابعة عشر من قسم («تعريفة إنتاج الطاقة والمياه أحادية الغرض») من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٥١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وتُعد اللجنة الوزارية لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء مستقلة عن هيئة تنظيم المياه والكهرباء وهي التي ستقرر الطريقة المناسبة لسد العجز إن وجد بناء على الأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات التنظيمية.

وينص نظام الكهرباء على أنه «يجوز للجهات الحكومية – لأغراض تقديم الخدمة للمواقع التابعة لها – التنازل عن أصول الأنشطة الكهربائية لمصلحة المرخص له وفق الضوابط التي تضعها هيئة تنظيم المياه والكهرباء» ولا يمكن للهيئة الملكية نقل الأصول دون الحصول على الموافقات الرسمية، في حين أشارت هيئة تنظيم المياه والكهرباء إلى الإجراءات اللازمة للتنازل عن أصول الأنشطة الكهربائية.

**ر- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («تعريفات توزيع غاز البيع») من القسم ٣-٤-٤ («التعريفات المنظمة») في الصفحة رقم (٥٣) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تحدد وزارة الطاقة تعريفة توزيع الغاز بناءً على أساس تكلفة الخدمة، بما في ذلك عائد مناسب على الاستثمار تضاف إلى سعر الغاز الجاف المحدد من قبل الدولة كما هو محدد في الرخصة رقم (٨). يرجى الرجوع إلى القسم (١٢-٥) («التراخيص والموافقات الجوهرية») من النشرة.

**ش- تم تعديل الفقرة التاسعة والعاشرة من القسم ٣-٤-٦ («التغييرات السياسية الجارية») في الصفحة رقم (٥٥) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وتتمثل مكونات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في دعم قطاع تقنية الطاقة واستثمارات القطاع الخاص في مشاريع التوليد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. في يناير ٢٠١٩م. جميع المشاريع المقدمة من وكالة الطاقة المتجددة عبارة عن منتجي طاقة مستقلين بنسبة ١٠٠٪ والتي ستتلقى دعمًا بموجب اتفاقيات شراء طاقة بمدد تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ سنة. وستقود وكالة الطاقة المتجددة تطوير ٣٠٪ من القدرة الإجمالية، بينما يشرف على الباقي صندوق الاستثمارات العامة.

تخطط وكالة الطاقة المتجددة لإجراء ست مراحل شراء بحلول عام ٢٠٢٣م، حيث ركزت المرحلتان الأولى والثانية على الطاقة الشمسية الكهروضوئية والرياح مع نسبة صغيرة من الطاقة الشمسية المركزة. في حين أنه من المتوقع أن تستمر الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في السيطرة على مزيج الطاقة في المراحل اللاحقة لتحقيق مستهدف المملكة للوصول إلى ٥٠٪ من سعات التوليد المركبة من مصادر الطاقة المتجددة.

**ت- تم تعديل الفقرة الثالثة والرابعة من القسم ٣-٦-٢ («الحصة السوقية لشركة مرافق») في الصفحة رقم (٥٩) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ودخلت مرافق أيضًا مدينتين صناعيتين جديدتين نسبيًا وهما رأس الخير ومدينة جازان للصناعات، حيث ستوفر خدمات مرافق المياه في مدينة رأس الخير وخدمات مرافق الطاقة والمياه في مدينة جازان للصناعات، مما يؤدي إلى أيضًا إلى زيادة الحصة السوقية لشركة مرافق لتوفير خدمات الكهرباء والمياه. وفقًا لخطة أعمال شركة مرافق، ومن المتوقع أن تشهد رأس الخير في عام ٢٠٢٢م طلبًا متوسطًا يبلغ ٢٤،٠٠٠ متر مكعب في اليوم على التبريد بمياه البحر، و٤،٠٠٠ متر مكعب في اليوم من مياه الشرب، و١،٠٠٠ متر مكعب في اليوم من مياه الصرف الصناعي. ومن المتوقع أن يزداد هذا الطلب زيادة طفيفة في سنوات أخرى وسيزيد من حصة مرافق من خدمات إمدادات المياه. وبالمثل، تتوقع مدينة جازان للصناعات أيضًا متوسط طلب يبلغ ٣٦،٥٩٠ مترًا مكعبًا في اليوم في عام ٢٠٢٢م عبر خدمات تبريد مياه البحر ومياه الصرف ومياه الشرب. ستعمل شركة مرافق أيضًا كموزع للكهرباء في المدينة الصناعية حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط الطلب ٥٧,٥ ميجاوات.

**ث- تم تعديل الفقرة الثالثة والرابعة من قسم («مجالات الخدمة الجديدة») من القسم ٣-٧-٢ («محركات الطلب المحلي») في الصفحة رقم (٦٤) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وفي الوقت نفسه، تستكشف شركة مرافق من خلال شركة التشغيل والصيانة التابعة لها، شركة ماسا لخدمات التشغيل والصيانة (شركة ماسا)، إمكانية المشاركة في عقود التشغيل والصيانة طويلة الأجل التي سيُعلن عنها لتشغيل المحطات والشبكات المرتبطة بها في المملكة رهنًا بموافقة الإدارة.١

وتسعى شركة مرافق أيضًا إلى توسيع عملياتها داخل مناطق الهيئة الملكية. وقد وقع الاختيار على شركة مرافق لتكون مزود خدمات الطاقة والمياه لمدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية (مدينة جازان للصناعات). ومزود لخدمات المياه لمدينة رأس الخير. وقامت وزارة الطاقة بتعليق طلب شركة مرافق للحصول على تراخيص نقل الطاقة وتوزيع الطاقة والبيع بالتجزئة في رأس الخير، ولا تزال الشركة السعودية للكهرباء هي مزود الطاقة في الوقت الحالي.

**خ- تم تعديل الجدول ٣-٢٣ («المشاريع المرتقبة في ينبع ورأس الخير والجبيل») في الصفحة رقم (٦٥) من نشرة الإصدار الأولية ليصبح كما يلي (بعد التعديل):**

**الجدول (٣-٢٣): المشاريع تحت الدراسة في الجبيل وينبع ورأس الخير**

| ينبع | رأس الخير | الجبيل |
|---|---|---|
| الطاقة المتجددة في ينبع بالهيئة الملكية | شبكة توزيع الغاز | إعادة استخدام مياه الصرف |
| استخدام محلول التصريف | | مجمع بلاس كيم (الغاز، ومياه إطفاء الحرائق، والبخار) |
| إعادة تدوير الحمأة مع الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير | | مشروع توزيع الغاز بالجبيل ٢ |
| | | معالجة مياه الصرف الصناعي في مدينة الجبيل لبعض الصناعات المستقبلية |
| | | برج مياه التبريد في مدينة الجبيل لبعض الصناعات مستقبلية |

المصدر: الشركة

**ذ- تم تعديل الفقرة السادسة من القسم ٤-١ («نظرة عامة على الشركة وأنشطتها التجارية») في الصفحة رقم (٧٢) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

بالإضافة إلى مدينة جازان للصناعات، تم اختيار الشركة لتكون مزود لخدمات المياه الوحيد في رأس الخير. وتقع رأس الخير على الساحل الشرقي للمملكة على بُعد مسافة ٦٠ كم بالطائرة شمال الجبيل. أسند قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٥) وتاريخ ١٤٣٠/١٠/٣٠هـ (الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م) إلى الهيئة الملكية مسؤولية إدارة وتقديم الخدمات إلى رأس الخير بطريقة مماثلة لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. وتم تكليف الشركة بتقديم خدمات المرافق مثل إنتاج مياه الشرب وتوريدها، وتقديم خدمات التبريد بمياه البحر، ومرافق تجميع ومعالجة مياه الصرف الصناعي والصحي، وتوفير عمليات المرافق والصيانة في رأس الخير. بالإضافة إلى ذلك، فإن رأس الخير تستقبل عملاء جدد بسبب مرحلة التطور التي تعيشها رأس الخير، ولا توفر الشركة سوى مياه الشرب للصناعات الأساسية كما في تاريخ هذه النشرة.

**ض-تم تعديل آخر ثلاث فقرات من القسم ٤-١ («نظرة عامة على الشركة وأنشطتها التجارية») في الصفحة رقم (٧٤) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تنقسم أعمال الشركة إلى ثلاثة قطاعات عبر الخدمات التي تقدمها: (١) قطاع الطاقة، حيث توفر الشركة خدمات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها بالتجزئة في ينبع وتوزيعها وبيعها بالتجزئة في مدينة جازان للصناعات، و(٢) قطاع المياه، حيث توفر الشركة خدمات إنتاج وتوزيع المياه المحلاة والمعالجة ومياه الشرب ومياه الأغراض الصناعية والمياه الصناعية وكذلك أنظمة التبريد بمياه البحر للصناعات الثقيلة والمنشآت الصناعية وجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها في جميع المدن الصناعية الأربعة التي تعمل فيها و(٣) قطاع غاز البيع، حيث تقوم الشركة بتوزيع غاز البيع لمنطقة صناعات خفيفة في ينبع.

ارتفعت إيرادات المجموعة بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٠,٧٪ من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢١م، حيث حققت المجموعة إيرادات بقيمة ٦,١٠٨ مليون ريال سعودي و٦,٠٩٢ مليون ريال سعودي و٦,١٩٢ مليون ريال سعودي للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م على التوالي. ارتفعت إيرادات المجموعة بنسبة ٢,٨٪ في الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حيث حققت المجموعة إيرادات بقيمة ١,٤٢٢ مليون ريال سعودي و١,٤٦٢ مليون ريال سعودي في الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م و٣١ مارس ٢٠٢٢م، على التوالي.

١ المصدر: الشركة

ارتفع صافي الدخل للمجموعة بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٧٦,٦٪ حيث سجلت المجموعة صافي دخل بقيمة ٢١٣ مليون ريال سعودي و٢٩٠ مليون ريال سعودي و٦٦٥ مليون ريال سعودي في السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م على التوالي. في الوقت نفسه، ارتفع هامش صافي الدخل للمجموعة (نسبة صافي الدخل وإيرادات التشغيل) من ٣,٥٪ في ٢٠١٩م إلى ٤,٨٪ في ٢٠٢٠م، و١٠,٧٪ في عام ٢٠٢١م. ارتفع صافي الدخل للمجموعة بنسبة ٢٢,٣٪ في الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حيث حققت المجموعة صافي دخل بقيمة ١٠٤,٢ مليون ريال سعودي و١٤٢,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢١م و٣١ مارس ٢٠٢٢م، على التوالي.

**غ- تم تعديل الفقرة الثالثة من قسم («تتمتع المجموعة بقاعدة عملاء صناعيين قوية وجديرة بالائتمان») من القسم ٤-٤-١ («نقاط القوة التنافسية») في الصفحة رقم (٨٠) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وأتاحت قاعدة العملاء البارزة من الشركات للمجموعة بشكل عام المرونة في الحفاظ على مستوى الإيرادات إلى حدٍ ما، مما أتاح للمجموعة القدرة على الحفاظ على ربحيتها. وتمثل نفقات الطاقة والمياه حاليًا نسبة منخفضة نسبيًا من تكلفة التشغيل الإجمالية لمعظم العملاء الصناعيين، مما يقلل بشكل فعال من مقاومة زيادة التكاليف التشغيلية. في السنة المالية ٢٠٢١م، تم الحصول على ٨٣٪ من إيرادات المجموعة من الهيئة الملكية وأرامكو السعودية والشركات التابعة لشركة سابك ومشاريعهم المشتركة. وتخضع كل الاتفاقيات المبرمة مع الهيئة الملكية وشركة أرامكو السعودية والشركات التابعة لشركة سابك لتقديم الخدمات لاتفاقيات استخدام المرافق كما هو الحال بالنسبة للعملاء الرئيسيين الآخرين.

**ظ- تم تعديل البند («نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء») من الجدول ٤-٩ («المؤشرات المالية الرئيسية») في الصفحة رقم (٨٩) من نشرة الإصدار الأولية ليصبح كما يلي (بعد التعديل):**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء | ٦٨٢,٨٪ | ٦٩١,٥٪ | ٦٠٨,٥٪ | ٦٦٥,٠٪ | ٦٤٢,٣٪ |

**أ- تم تعديل الفقرة الأولى من القسم ٤-٦ («الأنشطة الرئيسية للمجموعة وأعمالها») في الصفحة رقم (٩١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

يتمثل النشاط الأساسي للمجموعة في تشغيل وصيانة وإنشاء وإدارة (١) أنظمة الطاقة الكهربائية، و(٢) أنظمة التبريد بمياه البحر، و(٣) أنظمة المياه المحلاة (بما في ذلك تخزين مياه الشرب والمياه المعالجة وتوزيعها)، و(٤) أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي لتوفير خدمات المرافق الأساسية للعملاء الحكوميين والصناعيين والتجاريين والسكنيين في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين. كما تم اختيار المجموعة من قبل الهيئة الملكية كمزود وحيد لخدمات الطاقة والمياه لمدينة جازان للصناعات ومزود لخدمات المياه لمدينة رأس الخير الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، تتولى المجموعة توزيع غاز البيع في منطقة الصناعات الخفيفة في مدينة ينبع الصناعية، كما أنها بصدد إنشاء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي وتشغيلها في جدة.

**ب-ب- تم تعديل آخر ثلاث بنود من الجدول ٤-١٨ («بيان حجم الأعمال في الجبيل») في الصفحة رقم (١٠٠) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مياه الصرف الصناعي (الجمع والمعالجة) | ٤٣ | ٤٤,٢ | ٤٤,٤ | ١١,١٦ |
| مياه الصرف الصحي (الجمع والمعالجة) | ٤٢,٦ | ٤٧,٨ | ٤٥,٨ | ١١,٥٨ |
| الإجمالي | ٥,٧٩٦,٦ | ٦,٢٩١,٠ | ٦,٣٩٨,٢ | ١,٣٣٥,٧٥ |

**جج- تم تعديل الفقرة الخامسة من قسم («مدينة رأس الخير الصناعية») من القسم ٤-٨-٤ («محطات ومرافق المجموعة الجديدة الواقعة في مدن أخرى من المملكة») في الصفحة رقم (١١٥) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وتقدمت الشركة حالياً بشكل رسمي إلى هيئة تنظيم المياه والكهرباء للحصول على تراخيص توزيع الطاقة لتكون مزود خدمة في المنطقة، مسترشدة بالنهج المتفق عليه في مدينة جازان للصناعات. وتتعامل الشركة أيضًا مع الشركة السعودية للكهرباء والشركة الوطنية لنقل الكهرباء والشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس) لبيع الطاقة للوصول إلى طرق نقل الأصول والعملاء ونموذج التشغيل في المنطقة. ولا تزال الشركة السعودية للكهرباء هي مزود الطاقة في الوقت الحالي. وتركز فرص الشركة في مدينة رأس الخير الصناعية على ما يلي:

أ- توفير خدمات تشغيل وإدارة المرافق في مدينة رأس الخير الصناعية.

ب- توفير خدمات إنتاج وإمداد مياه الشرب، مع توقع نمو الطلب على مياه الشرب بشكل كبير بنسبة ٢٧٪ خلال دورة التخطيط ٢٠٢٢م/٢٠٢٣م، وإمدادات المياه المقرر إجراؤها من خلال آلية مبادلة بموجب اتفاقية إمدادات مياه الجبيل المبرم مع المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لتلبية متطلبات مدينة رأس الخير الصناعية.

ج- تزويد منشآت جمع ومعالجة مياه الصرف بإمدادات حالية تكفي لتلبية الطلب.

د- إنشاء خط أنابيب توصيل لمياه الشرب بين مدينة الجبيل الصناعية ومدينة رأس الخير الصناعية من أجل توفير مياه الشرب بشكل أكثر موثوقية في كلتا المدينتين.

هـ- استخدام الأراضي لإنشاء محطة إنتاج المياه في المستقبل.

**دد- تم تعديل الفقرة الرابعة من قسم («مصروفات إدارية») في الصفحة رقم (١٩٩) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفعت المصاريف الإدارية بنسبة ٤٩,٩٪ من ٢٢,٧ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م إلى ٣٤,١ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م نتيجة ارتفاع: (١) تكاليف الموظفين بمقدار ٢,٩ مليون ريال سعودي بسبب ارتفاع متوسط الرواتب الإدارية الشهرية من ٣٩,٧ ألف ريال سعودي إلى ٤٥,٨ ألف ريال سعودي، (٢) عقود الخدمات بمقدار ٢,٧ مليون ريال سعودي تماشيًا مع ارتفاع العقود المبرمة من قبل المجموعة في تكنولوجيا وتقنية المعلومات، (٣) التبرعات بمقدار ٢,٣ مليون ريال سعودي حيث تعلق هذا الارتفاع بتوقيت طلب التبرعات من قبل الجمعيات الخيرية المتعاقد معها خلال نفس الفترة.

**هه- تم تعديل آخر بند («أخرى») من قسم («كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات المجموعة») من الجدول ٦-٩ («إيرادات المجموعة بحسب العملاء الرئيسيين للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م وفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م و٢٠٢٢م») في الصفحة (٢١٢) من نشرة الإصدار الأولية ليصبح كما يلي (بعد التعديل):**

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أخرى | ٪١٢,١ | ٪١٤,٦ | ٪١٥,٠ | ٢,٥ | ٠,٦ | ٢,٩ | ٪١٤,٤ | ٪١٥,٦ | ١,٢ |

**وو- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («مياه البحر المبردة») في الصفحة رقم (٢٢١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفع مجمل ربح مياه البحر المبردة بنسبة ٤٢,١٪ من ٦٤,٥ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٩م إلى ٩١,٦ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢٠م (ارتفع هامش الربح من١٣,٢٪ إلى ١٧,٦٪)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الكميات المباعة من ٧,٧٥١,٣١٨,٣٧٨ متر مكعب إلى ٨,٢٣٧,٨٢٢,٧١٠ متر مكعب مدفوعًا بارتفاع الكميات المباعة في مدينة الجبيل ومدينة ينبع تماشيًا مع ارتفاع الطلب والاستهلاك من عملاء القطاع الصناعي، بالإضافة لانخفاض تكاليف الموظفين تماشيًا مع مبادرة ترشيد التكاليف التي نفذتها المجموعة لتقليل عدد الموظفين وانخفاض مصاريف التشغيل والصيانة بسبب الانخفاض في قيمة عقود التشغيل والصيانة حيث ان هذه العقود تعتمد على عدد وحجم أعمال الصيانة التي يتم تنفيذها خلال نفس الفترة.

**زز- تم تعديل الفقرة الرابعة من قسم («الدخل الشامل الآخر للسنة») في الصفحة رقم (٢٣١) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفع الدخل الشامل الأخر للفترة بنسبة ٩٩,٧٪ من ٥٠,٦ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م إلى ١٠١,١ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م نتيجة ارتفاع حصة المجموعة في ربح التحوط تجاه التدفقات النقدية لشركة مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية بنفس القيمة خلال هذه الفترة.

**حح- تم تعديل الفقرة الثالثة من قسم («المطلوبات المتداولة») في الصفحة رقم (٢٣٥) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفعت المطلوبات المتداولة بنسبة ٠,١٪ من ٢,١٩٦,٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م لتصل الى ٢,٢٠٠,٠ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م، وذلك يعود إلى انخفاض الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار بمقدار ٣٢,٢ مليون ريال سعودي نتيجة توقيع المجموعة لاتفاقية الإيجار السادسة مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بالإضافة لارتفاع الذمم الدائنة بمقدار ٤٨,٠ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة.

**طط- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («ذمم مدينة – ذمم مدينة أخرى») في الصفحة رقم (٢٤٧) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تتعلق الذمم المدينة الأخرى بالذمم المدينة المستحقة من القطاع الحكومي والصناعي والسكني والتجاري. حيث ارتفعت الذمم المدينة الأخرى بنسبة ١٧,٧٪ من ٣٦٥,٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م إلى ٤٣٠,٥ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م تماشياً مع ارتفاع الإيرادات من هؤلاء العملاء من ١,٤٥٧,٨ مليون ريال سعودي إلى ١,٧١٢,٧ مليون ريال سعودي، حيث كان هذا الارتفاع مدعومًا بمديرية مياه الجبيل بمقدار ٥٩,٩ مليون ريال سعودي والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ ١٧,٨ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة.

**يي- تم تعديل الفقرة الثانية والرابعة (دون إجراء أي تعديلات على الفقرة الثالثة) من قسم («نقد وما في حكمه») في الصفحة رقم (٢٤٩) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

حيث انخفض رصيد النقد وما في حكمه بنسبة ٤٥,٢٪ من ١,٠٨٥,٣ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م إلى ٥٩٤,٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية من ٢,٩٥٣,٣ مليون ريال سعودي إلى ١,٩٦٩,٩ مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى توزيعات أرباح مدفوعة بلغت ١١٧,٣ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة.

ارتفع النقد وما في حكمه بنسبة ٣١,٩٪ من ٤٨٢,٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م إلى ٦٣٦,٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م، بسبب تحقيق المجموعة نقد ناتج من الأنشطة التشغيلية بقيمة ٤٠١,٣ مليون ريال سعودي، بالإضافة لحصول المجموعة على قرض قصير الأجل بمقدار ٥١,٠ مليون ريال سعودي من أجل دعم رأس المال العامل خلال نفس الفترة.

**كك-تم تعديل آخر عامود من الجدول ٦-٤٩ («الذمم الدائنة كما في ٣١ ديسمبر٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م وكما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م») في الصفحة رقم (٢٥٨) من نشرة الإصدار الأولية ليصبح كما يلي (بعد التعديل):**

| ألف ريال سعودي | ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (المدققة) | ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (المدققة) | ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (المدققة) | معدل النمو السنوي المركب ٢٠١٩م – ٢٠٢١م | ٣١ مارس ٢٠٢٢م (معلومات الإدارة) | التغير للفترة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م – ٣١ مارس ٢٠٢٢م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ذمم دائنة تجارية | ٢٣٣,٢١٠ | ٢٨٤,٥٠٩ | ٢٢٢,٢٢٣ | ٢,٤٪ | ٢٤٨,١٥٠ | ١١,٧٪ |
| المستحق لأطراف ذات علاقة | ٢٣٩,٩٢٤ | ١٥٩,١١٦ | ١٤٠,٩١٣ | (٢٣,٤٪) | ١٥٦,٧٣٨ | ١١,٢٪ |
| محتجزات دائنة | ٩٨,٥٦٠ | ١٠٤,٧٤٣ | ٢١١,٨٨٣ | ٤٦,٦٪ | ٢٢١,٤٣٤ | ٤,٥٪ |
| مستحق إلى مقاولين | ٣٥,٧٨٥ | ٣٦,٣٢٥ | ٣٧,٢٩٨ | ٢,١٪ | ٣٤,٠٢٠ | (٨,٨٪) |
| الإجمالي | ٦٠٧,٤٧٩ | ٥٨٤,٦٩٣ | ٦١٢,٣٢٧ | ٠,٤٪ | ٦٦٠,٣٤٢ | ٧,٨٪ |
| متوسط أيام الذمم الدائنة (١) | ٣٦ | ٣١ | ٢٨ | (٨) | ٢٧ | (١) |

**لل-تم تعديل الفقرة الثانية والثالثة من قسم («ذمم دائنة تجارية») في الصفحة رقم (٢٥٨) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وانخفضت الذمم المدينة التجارية بنسبة ٢١,٩٪ لتصل إلى ٢٢٢,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م نتيجة تسويات لأرصدة الدائنون خلال نفس الفترة.

ارتفعت الذمم الدائنة التجارية بنسبة ١١,٧٪ من ٢٢٢,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م إلى ٢٤٨,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م، لتوقيت إصدار الفواتير الإضافية.

**مم- تم تعديل الفقرة الثانية والثالثة من قسم («المستحق لأطراف ذات علاقة») في الصفحة رقم (٢٥٨) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

وانخفض رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة بنسبة ١١,٤٪ من ١٥٩,١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ليصل إلى ١٤٠,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م نتيجة تسوية المجموعة بعض الأرصدة المستحقة للشركة السعودية للكهرباء وشركة أرامكو.

ارتفع رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة بنسبة ١١,٢٪ من ١٤٠,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م إلى ١٥٦,٨ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م، وذلك يعود إلى الزيادة في الرصيد المستحق لشركة أرامكو السعودية.

**نن- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («مصروفات مستحقة للتشغيل والصيانة») في الصفحة رقم (٢٦٠) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تتعلق المصروفات المستحقة للتشغيل والصيانة بخدمات التشغيل والصيانة في مدينة الجبيل. حيث استقر رصيد المصروفات المستحقة للتشغيل والصيانة عند ١٧٠,٢ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و١٦٩,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ثم انخفض بنسبة ٢,٩٪ إلى ١٦٤,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م نتيجة تسويات على الرصيد. والجدير بالذكر انه خلال السنة المالية ٢٠١٩م تم تصنيف هذا البند ضمن بند المصروفات المستحقة والارصدة الدائنة الأخرى – أخرى.

**سس- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («تكاليف تمويل») في الصفحة رقم (٢٦٩) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

تتعلق تكاليف التمويل بشكل رئيسي من الفوائد على التزامات الإيجار والرسوم المصرفية على الاعتمادات المستندية وسندات ضمان حسن الأداء. حيث انخفضت تكاليف التمويل بنسبة ٥٣,٥٪ من ٦٨٦ ألف ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٩م إلى ٣١٩ ألف ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢٠م، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تسوية قروض طويلة الأجل مما أدى إلى انخفاض مصروف الفائدة على القروض طويلة الأجل إلى الصفر في السنة المالية ٢٠٢٠م، بالإضافة إلى انخفاض الفائدة على التزامات الإيجار بمقدار ١,١ مليون ريال سعودي.

**عع- تم تعديل الفقرة الثانية من قسم («الموجودات المتداولة») في الصفحة رقم (٢٨٣) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفعت الموجودات المتداولة بنسبة ٦,٧٪ من ١٠٢٣,٦ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م الى ١,٠٩٢,٣ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢م بسبب ارتفاع رصيد النقد وما في حكمه بقيمة ٩٢,٣ مليون ريال سعودي نتيجة صافي النقد الناتج عن الانشطة الاستثمارية بقيمة ١٥٩,٣ مليون ريال سعودي وصافي النقد الناتج عن الانشطة التشغيلية بقيمة ٥٣,٥ مليون ريال سعودي اللذان قابلهم صافي استخدام النقد من الانشطة التمويلية بقيمة ١٢٠,٦ مليون ريال سعودي بالإضافة الى ارتفاع قيمة الجزء المتداول من مستحقات الإيجار بقيمة ٢٩,٩ مليون ريال سعودي.

**فف- تم تعديل الفقرة الأولى من قسم («صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية») في الصفحة رقم (٢٨٦) من نشرة الإصدار الأولية لتصبح كما يلي (بعد التعديل):**

ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية من ٧٣٣,١ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٩م الى ٨٠١,٩ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢٠م الى ٨٩٦,٤ مليون ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢١م بسبب ارتفاع قيمة سداد القروض وتوزيعات الأرباح خلال نفس الفترة.

ارتفع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية من ١٠١,٧ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م الى ١٢٠,٦ مليون ريال سعودي في فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢م بسبب ارتفاع قيمة سداد القروض خلال نفس الفترة.

**صص- تم تعديل الجدول ٩-١ («رسملة رأس مال الشركة والمديونية») في الصفحة رقم (٢٨٩) من نشرة الإصدار الأولية لإضافة البندين التاليين:**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| احتياطي القيمة العادلة للتحوط تجاه التدفقات النقدية لعمليات مشتركة | (١٠٢,٧٤٥) | (١٦٢,١٤٦) | (٧١,٣٠٤) | ٢٩,٧٥٠ |
| حقوق الملكية غير المسيطرة | ٤٠,٩٦٨ | ٥٣,٦٣٣ | – | – |

مـــرافـــق
MARAFIQ

marafiq.com.sa